الخلاف النحوي في كتاب طبقات النحويين واللغويين للزُبيدي (ت٣٧٩هـ) (دراسةٌ نَحْويَّةٌ)

إعداد
م.م. حامد عبد الرزاق عودة
hamid.abd.oudah@aliraqia.edu.iq

The Grammatical Disagreement in book Tabaqat al - Nahwiyyin wa al - Lughawiyyin by Al - Zubaidi (d. 379 AH)

Prepared by:
Hamed Abdulrazzaq Ouda
hamid.abd.oudah@aliraqia.edu.iq

مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 5 | العدد 43
www.isscj.edu.iq

Journal of Islamic Sciences
Vol.5 | Issue 43
ISSN: 2225-9732

August 2026

ملخص البحث

يتناول هذا البحث موضوع الخلاف النحوي في كتاب طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، بوصفه أحد الموضوعات التي تمثل جانبًا مهمًا من جوانب الدرس النحوي العربي، لما يكشف عنه من تنوع في مناهج النحاة واختلافهم في الاستدلال والترجيح، وما يعكسه من ثراء علمي أسهم في بناء النظرية النحوية وتطورها.

ويهدف البحث إلى استقراء مسائل الخلاف النحوي التي أوردها الزبيدي في كتابه، وتحليلها، وبيان أسبابها، والكشف عن الأصول التي استند إليها النحاة في اختلافهم، مع إبراز أثر القراءات القرآنية، والسماع، والقياس، وغيرها من الأدلة النحوية في توجيه تلك المسائل وترجيح الآراء فيها.

وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع الإفادة من المنهج المقارن عند الحاجة، من خلال تتبع مسائل الخلاف في الكتاب، والرجوع إلى مصادرها النحوية الأصيلة، ومناقشة أقوال العلماء وتحليلها في ضوء الأدلة والشواهد.

وانتظم البحث في تمهيد وثلاثة مباحث، خُصِّص التمهيد للتعريف بالإمام الزبيدي، وبيان مكانته العلمية، والتعريف بمفهوم الخلاف النحوي ونشأته وأهم أسبابه، وتناول المبحث الأول مسائل الخلاف المتعلقة بالقراءات القرآنية، أما المبحث الثاني فخُصِّص لمسائل الخلاف النحوي في غير القراءات، مع دراسة أبرز النماذج التي عرضها الزبيدي وتحليلها ومناقشتها، ثم خُتم البحث بأهم النتائج التي انتهى إليها، وأُتبع ذلك بقائمة المصادر والمراجع.

Abstract:

This study examines grammatical disagreement in Tabaqat al - Nahwiyyin wa al - Lughawiyyin by al - Zubaydi, considering it one of the significant topics in the field of Arabic grammatical studies. It reveals the diversity of grammarians' methodological approaches, their differences in reasoning and preference, and the intellectual richness that contributed t- the development of Arabic grammatical theory.

The study aims t- identify and analyze the grammatical disputes recorded by al - Zubaydi in his book, investigate their underlying causes, and examine the principles upon which grammarians based their differing opinions. It als- highlights the role of Qur'anic readings (Qira'at), linguistic transmission (sama'), analogy (qiyas), and other grammatical evidence in shaping these disputes and supporting the preferred opinions.

T- achieve these objectives, the study adopts the descriptive - analytical approach, supplemented by the comparative method whenever necessary. This is accomplished through tracing the grammatical disputes presented in the book, referring t- their original grammatical sources, and critically analyzing the views of scholars in light of the available linguistic evidence.

The study is organized int- an introduction, a preliminary chapter, and tw- main chapters. The preliminary chapter introduces Imam al - Zubaydi, outlines his scholarly status, and discusses the concept, origins, and major causes of grammatical disagreement. The first chapter examines grammatical disputes related t- the Qur'anic readings, while the second chapter investigates grammatical disputes beyond the scope of the Qur'anic readings through an analytical discussion of the principal issues presented by al - Zubaydi. The study concludes with the major findings, followed by a bibliography of the sources and references consulted.

The study concludes that Tabaqat al - Nahwiyyin wa al - Lughawiyyin is not merely a biographical source but als- a valuable scholarly repository that preserves an important

body of grammatical disputes and documents the opinions and methodologies of early grammarians. This confirms the book's scholarly significance and its enduring value in the fields of Arabic grammar and linguistics.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإنَّ التراث النحوي العربي يُعدُّ من أغنى ميادين الدرس اللغوي، لما احتواه من جهود علمية رائدة أسهمت في بناء النظرية النحوية وتقعيدها، وأرست أصول الاستنباط اللغوي في ضوء القرآن الكريم والقراءات العربية الفصيحة وكلام العرب شعرًا ونثرًا. ومن أبرز الظواهر التي رافقت هذا التراث وأغنته ظاهرة الخلاف النحوي؛ إذ لم يكن الخلاف مظهرًا للتنازع أو الاضطراب، وإنما كان دليلًا على حيوية الفكر اللغوي، واتساع آفاق النظر، وتعدد مسالك الاستدلال، واختلاف مناهج العلماء في فهم النصوص اللغوية وتحليلها.

ويُعدُّ كتاب طبقات النحويين واللغويين للزبيدي من المصادر التراثية المهمة التي حفظت أخبار النحاة واللغويين، وأبانت عن مناهجهم العلمية، ونقلت كثيرًا من المسائل التي دار حولها الخلاف، فجاء شاهدًا تاريخيًا وعلميًا على تطور الفكر النحوي ومدارسه، وعلى طبيعة الحوار العلمي بين أعلام العربية، مما يجعله مادةً جديرةً بالدراسة والتحليل.

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى الكشف عن مظاهر الخلاف النحوي الواردة في هذا الكتاب، وتحليل أسبابه، وبيان أسس الترجيح بين الأقوال، والكشف عن أثر القراءات القرآنية والسماع والقياس وغير ذلك من الأدلة في توجيه تلك الخلافات، بما يُسهم في إبراز القيمة العلمية للكتاب، وإظهار مكانته في خدمة الدرس النحوي.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع الإفادة من المنهج المقارن عند الحاجة، وذلك من خلال تتبع مسائل الخلاف، والرجوع إلى مصادرها الأصلية، وتحليل آراء العلماء ومناقشتها، وصولًا إلى ما يظهر أنه أرجح في ضوء الأدلة والمعايير العلمية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يُقسَّم إلى تمهيد وثلاثة مباحث، تسبقها مقدمة، وتعقبها خاتمة تضمنت أبرز النتائج التي انتهى إليها البحث، ثم قائمة بالمصادر والمراجع، وذلك على النحو الآتي:

التمهيد: تناول التعريف بالإمام أبي بكر الزبيدي، وبيان نسبه، وحياته، وشيوخه، وتلامذته،

ومكانته العلمية، وآثاره، مع التعريف بكتاب طبقات النحويين واللغويين وبيان منزلته بين كتب التراجم والطبقات.

المبحث الأول: خُصِّص لبيان مفهوم الخلاف النحوي لغةً واصطلاحًا، واستعراض نشأته، وأبرز أسبابه، وأهم العوامل المؤثرة في ظهوره وتطوره.

المبحث الثاني: عُني بدراسة مسائل الخلاف النحوي الواردة في القراءات القرآنية، من خلال تحليل نماذجها، وبيان أوجه الاستدلال فيها، ومناقشة أقوال النحاة حولها.

المبحث الثالث: خُصِّص لدراسة مسائل الخلاف النحوي في غير القراءات القرآنية، مع تحليل أبرز المسائل التي أوردها الزبيدي، وبيان مذاهب العلماء فيها، ومناقشة أدلتهم، وترجيح ما يعضده الدليل.

ولم يكن هذا البحث بمعزل عن جهود العلماء السابقين والمحدثين الذين تناولوا ظاهرة الخلاف النحوي بالدراسة والبحث، فقد أفاد الباحث من كتب التراث، وفي مقدمتها مؤلفات ابن الأنباري، ولا سيما كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، كما رجع إلى عدد من الدراسات الحديثة التي عالجت هذه الظاهرة، ومن أبرزها أبحاث الدكتور رزق الطويل، والدكتور سعيد الأفغاني، وغيرهما، لما تضمنته من رؤى علمية أسهمت في إثراء هذه الدراسة.

وتتجلى أهمية هذا البحث في أنه يجمع مسائل الخلاف النحوي التي وردت متناثرة في كتاب طبقات النحويين واللغويين، ويعيد عرضها في إطار علمي واحد، مع دراستها وتحليلها ومناقشتها، وردِّها إلى أصولها في المصادر النحوية، بما يسهم في إبراز القيمة العلمية للكتاب، والكشف عن مكانته في حفظ التراث النحوي، وتقريب مادته للباحثين والدارسين.

ويرجو الباحث أن يكون قد أسهم بهذا الجهد المتواضع في خدمة الدراسات النحوية، وإبراز جانب من جوانب التراث العربي الأصيل، سائلًا الله تعالى أن يجعله عملًا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الباحثين وطلاب العلم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد:

لا بد لي قبل الخوض في هذه الدراسة أن أعرج قليلاً على التعريف بأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، والتعرف على بعض آثاره، وذكر شيء من علمه ونشاطه في فنون العربية، لأن الحديث عن حياته يكتسب أهمية كبيرة في إغناء هذه الدراسة، ولاسيما أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بها، فدراسة حياة الزبيدي والتعرف على منزلته العلمية وشيوخه ومصنفاته ومكانته التي وصل إليها، تجعل هذه الدراسة مطمئنة إلى الأحكام والنتائج التي تترتب عليها.

حياته ونسبه:

هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر الزبيدي الحمصي ثم الإشبيلي، القاضي، المؤدب، الفقيه المفتي، المحدث النحوي اللغوي، الأديب، الشاعر، المتفنن(١).

نزيل قرطبة، كان واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة، وكان أخبر أهل زمانه بالإعراب والمعاني والنوادر، إلى علم السير والأخبار، ولم يكن بالأندلس في فنه مثله في زمانه وهو من الأئمة في اللغة والعربية، وله كتب تدل على وفور علمه وله الباع الطويل في العربية واللغة والتراجم وغيرها(٢).

ومَذحج: بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وكسر الحاء المهملة وبعدها جيم، وهو في الأصل اسم أكمة حمراء باليمن، ولد عليها مالك بن أدد فسمي باسمها، ثم كثر ذلك في تسمية العرب حتى صاروا يسمون بها ويجعلون علماً على المسمى، وقطعوا النظر عن تلك الأكمة.

والزبيدي بضم الزاي وفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها دال مهملة، هذه النسبة إلى زبيد، واسمه منبه بن صعب بن سعد العشيرة بن مذحج، وهو الذي سمي بالأكمة المذكورة، وزبيد قبيلة كبيرة باليمن خرج منها خلق كثير من الصحابة وغيرهم، رضي الله عنهم(٣).

(١) ينظر ترجمة الزبيدي في تاريخ علماء الأندلس ٢ / ٩٢، وجذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ٤٦، وبغية الملتمس ٦٦، وإنباه الرواة ٣ / ١٠٨، والمحمدون ٢٠٧، ووفيات الأعيان ٤ / ٣٧٢، وعبر الذهبي ٢ / ١٥٤، وسير الذهبي ١٦ / ٤١٧ ط الرسالة، والوافي ٢ / ٨٤، ومرآة الجنان ٢ / ٣٠٧، وبغية الوعاة ١ / ٨٤، والأعلام للزركلي: ٦ / ٨٢.

(٢) جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: ٢ / ١٠٤٨.

(٣) ينظر وفيات الأعيان ٤ / ٣٧٢.

مولده ووفاته:

لم أعثر على مؤلف يدل على سنة ولادة أبي بكر الزبيدي، فأغلب المترجمين له لا يذكرون إلا وفاته وشيئاً من أخباره، إلا أن صاحب وفيات الأعيان ذكر أن أبا بكر عاش ثلاثاً وستين سنة [١]، فنستنتج أن ولادته في حدود سنة ست عشرة وثلاثمائة، وكانت ولادته في قرطبة، فنشأ فيها وترعرع وطلب العلم، فتعلم الشعر والعروض والأدب الأخبار واللغة والنحو والفقه والحديث، فما لبث أن اشتاق إلى أهله في إشبيلية فرحل إليهم ومات هناك[٢].

توفي أبو بكر يوم الخميس مستهل جمادى الآخرة سنة تسع وسبعين وثلاثمائة بإشبيلية، ودفن ذلك اليوم بعد صلاة الظهر، وصلى عليه ابنه أحمد، رحمه الله تعالى[٣].

شيوخه وتلاميذه:

سمع أبو بكر الزبيدي من قاسم بن أصبغ، وسعيد بن فحلون، وأحمد بن سعيد، وجماعة آخرين، وأخذ العربية عن أبي عبد الله الرياحي، وأبي علي القالي. وقيد اللغة والأشعار عن أبي علي البغدادي.

وروى عنه ابنه أبو الوليد محمد وأبو القاسم إبراهيم بن محمد الأفليلي وغيرهما. وكان واحد عصره في علم النحو، وحفظ اللغة، واستأدبه المستنصر بالله أمير المؤمنين هشام. وقدمه إلى أحكام القضاء بموضعه، ثم قدمه أمير المؤمنين إلى خطة الشرطة، وقد قُرِئَ عليه بعض كتب اللغة وبعض ما ألفه.

مكانته وعلمه:

لأبي بكر الزبيدي باع في التأليف وفي إثراء المكتبة العربية، تمثل جهده في كتابه هذا الذي نحن بصدده، وكان من الأدب والخلق الرفيع والحفظ بمكان، حيث قال ابن عفيف: «كان الزبيدي مع أدبه من أهل الحفظ للفقه، الرواية للحديث، تفقه عند اللؤلؤي وابن القوطية، وغلب عليه الأدب، وعلم لسان العرب فشهر به، وصنف فيه». وقال القاضي عياض: «وكان مفتياً،

(١) وفيات الأعيان ٤ / ٣٧٤، وينظر أيضاً، طبقات النحويين واللغويين، ومعجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ٦ / ٢٥١٩.

(٢) ينظر وفيات الأعيان: ٤ / ٣٧٤.

(٣) ينظر طبقات النحويين واللغويين ٢، وجذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: ٤٨، والمحمدون من الشعراء وأشعارهم ٢٠٩، ووفيات الأعيان ٤ / ٣٧٤، وبغية الوعاة ١ / ٨٥، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ٦ / ٢٥١٩، وتاريخ الإسلام، ووفيات المشاهير والأعلام: ٨ / ٤٧٠.

فقيهاً، أديباً، شاعراً». وقال ابن عفيف أيضاً: «وكان ابن زرب يفضله ويقدمه ويزوره».

وقال القاضي أبو عمر بن الحذاء: «لم تر عيني مثله في علمه وأدبه». وقال ابن الفرضي: «وكان واحد عصره في علم النحو، وحفظ اللغة». وقال ابن حيان: «لم يكن له في هذا الباب نظير بالأندلس، مع افتنان في علوم كثيرة من فقه وحديث وفضل واستقامة»[١].

وله شعر جميل كثير، فمن ذلك ما كتب به إلى أبي مسلم بن فهد[٢]:

اركبْ وألْبسْ أبا مسلمٍ ... إن الفتى بجنانه ومقوله
وليس ثياب المرء تغني قلامةً ... إذا كان مقصوراً على قصر النفس
وليس يفيد العلم والحلم والحجا ... أبا مسلمٍ طول القعود على الكرسي

وكذلك من شعره ما قاله عندما كان في صحبة الحكم المستنصر، وترك جاريته بإشبيلية فاشتاق إليها، فاستأذنه في العود إليها فلم يأذن له، فكتب إليها[٣]

لا بد للبين من زماع ... ويحك يا سلم لا تراعي
لا تحسبني صبرت إلا ... كصبر ميت على النزاع
ما خلق الله من عذاب ... أشد من وقفة الوداع
ما بينها والحمام فرق ... لولا المناجاة والنواعي
إن يفتق شملنا وشيكاً ... من بعد ما كان ذا اجتماع
فكل شمل إلى فراق ... وكل شعب إلى انصداع
وكل قرب إلى بعاد ... وكل وصل إلى انقطاع

وكان كثيراً ما ينشد:

الفقر في أوطاننا غربة ... والمال في الغربة أوطان
والأرض شيء كلها واحد ... والناس إخوان وجيران

(١) جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: ٨ / ٩١٣٢.
(٢) ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤ / ٩١١.
(٣) ينظر وفيات الأعيان ٣ / ٤٧٤.

مؤلفاته: [1]

لقد خلف لنا الزبيدي مؤلفات قيمة، تدل على غزارة علمه ومهارة فنه واطلاعه الواسع، فقد ذكرت لنا كتب التراجم عدة مؤلفات، منها ما هو مخطوط ومنها ما هو مطبوع.

فمن مؤلفاته:

- كتاب في العربية سماه (الواضح).

مختصر (العين) في اللغة، وكان اختصاراً حسناً.

- في أبنية الأسماء وهو (الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية)، وقيل عنه من نوادر الدهر.

- لحن العامة.

- طبقات النحويين واللغويين (الذي بصدده الباحث).

- رسالة الانتصار للخليل، فيما رد به في العين. إلى غير ذلك.

- وله كتاب في الرد على ابن مسرة سماه (هتك ستور الملحدين).

المبحث الأول: مفهوم الخلاف وبداياته وأسبابه

- الخلاف في اللغة:

هو مصدر (خالَفَ)، كما أن الاختلاف مصدر (اخْتَلَفَ)، والخلاف هو المضادة، وقد خالفه مخالفة وخلافاً، وتخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا، وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف[2].

قال تعالى: {وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ}[3].

إذن الخلاف والاختلاف في اللغة ضد الاتفاق.

- الخلاف في الاصطلاح:

الاختلاف والمخالفة، هو أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله، أو قوله، أو فعله، وقد استعير من اختلاف الناس في القول والمذهب خلافهم في المنازعة والمجادلة والشقاق، قال

(١) ينظر، طبقات النحويين واللغويين ٤، وفيات الأعيان ٣ / ٤٧٤، بغية الوعاة ١ / ٢٥، الأعلام ٤ / ٢٨، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، ٨ / ٩١٣٢ - ٩١٣٧.

(٢) ينظر لسان العرب ٤ / ١٨١ - ١٩١.

(٣) الأنعام: ١٤١.

تعالى: {فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ}(١)، وقال أيضاً: {وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ}(٢).

وعليه يكون الخلاف والاختلاف في الاصطلاح هو «أن يذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر»(٣)، أو هو «منازعة تجري بين المتعارضين، لتحقيق حق أو إبطال باطل»(٤).

- بدايات الخلاف النحوي وأسبابه:

إن الناظر إلى الخلافات النحوية التي جرت بين النحاة، يجد لهذه الخلافات عوامل وأسباباً وبدايات أدت إلى نشوبها بين البصريين والكوفيين من النحاة، وكيف نشب بينهم على شتى الأصعدة، فلم يكن الخلاف بينهم مقتصراً على المسائل النحوية واللغوية بداية فحسب، بل تعداهما إلى غيرهما، فكان الخلاف في المسائل الأصولية، والقراءات القرآنية، والدراسات الصوتية، والسماع، والرواية، والقياس، والتعليل، علاوة على القضايا النحوية، واللغوية، وهذه كلها مسائل وأصول برأسها، دار جل الخلاف حولها، وهناك أيضا خلاف دار وانعطف إلى مسائل فرعية، هي موضوعات في النحو، كالاشتقاق، وأقسام الفعل والضمائر... إلخ.

وسأمُرُّ على بعض القضايا الخلافية بين النحويين، إذ لا متسع لنبي بأن أحصر جميع قضاياه وأتطرق إلى جزئياته، ومسائله، وإنما سأمر سريعاً إلى جذور الخلاف، ومنابعه، وبداياته، وأسبابه، وذلك على سبيل استقصاء بعض النماذج لا الحصر.

- بدايات الخلاف النحوي بين المدرستين:

إن بدايات الخلاف النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، لم تنشأ في حادثة، أو اثنتين، وليس في يوم معين، أو في سبب معين، ولكن مع متغيرات الأحوال، وصروف الزمن، وتضافر الحوادث، والأزمات نشأ الخلاف النحوي. فالبصريون هم مؤسسو النحو، وما نبت وترعرع النحو إلا على أيديهم، وكان الكوفيون يأخذون النحو منهم، فتتمثل المدرسة البصرية بأعلامها الأُلى، وهم الذين أسسوا علم النحو وأولهم أبو الأسود الدؤلي، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحيى بن يعمر، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ويونس بن حبيب، إلى أن وصلت إلى الخليل الفراهيدي. ومع هؤلاء لم تحدث خلافات إلا ما وُجد في بعض

(١) مريم: ٣٧.
(٢) هود: ١١٨.
(٣) ينظر المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني، ١٩٤، وينظر المصباح المنير في غريب شرح الوجيز للفيومي، ١٥٩.
(٤) التعريفات، ١٣٧.

الخلافات بين الخليل والرؤاسي، فقد حدثت بين أصحاب المذهبين مناقشات، وخلافات، ومنازعات ومناظرات، ابتدأت هادئة بين الخليل من البصريين، والرؤاسي من الكوفيين، ثم اشتدت بين سيبويه والكسائي وأتباعهما(١).

وسار على هذا أتباعهما من المدرستين مثل الأخفش، والمازني، والفراء والمبرد، وثعلب، وغيرهم ممن عاصرهم، وهؤلاء هم الذين كانوا يمثلون مدرستي البصرة والكوفة، إذ كانت الخلافات بينهم في ذروتها، وطبيعة نحاة البصريين أمثال الخليل، وسيبويه، والأخفش كانوا أهل إيمان، وورع، وتقوى، ولا يميلون إلى الدنيا، فتراهم زاهدين فيها، راغبين عنها، وغير طالبين للرياسة والمناصب. أما النحاة الكوفيون، فكانوا من أهل الخير والصلاح، إلا أنهم نظروا إلى مجالس الأمراء، وبلاط الخلفاء، فبعد أن أخذوا النحو عن شيوخهم البصريين، جعلوا لأنفسهم كياناً ومدرسة تُعرف بهم، وآراء تصدر عنهم، يخالفون بها النحاة البصريين، هذا أمر.

أما الأمر الآخر، هو أن الخلفاء العباسيين، انتقوا من النحاة الكوفيين من يؤدب أبناءهم، ويعلمهم، فخصوهم بالأعطيات، وأغدقوا عليهم المكرمات، وأول من حظي بذلك، هو زعيم الكوفيين، الكسائي الذي خصه بذلك الرشيد ليؤدب أبناءه الأمين والمأمون، فكان الكوفيون أحسن سابقة معهم، على العكس من أهل البصرة، فلم تكن لديهم حظوة عند الخلفاء. فعندما كانت الأعطيات تُغدق على النحاة الكوفيين، ويُحرم منها البصريون(٢)، بدأ الكوفيون ينافسون أهل البصرة مادياً ومعنوياً، حتى في علمهم، حيث كانوا يغضون من علمهم، كما حدث ذلك مع الأصمعي الذي لم يستطع الكوفيون أن يبعدوه عن مجالس الأمراء. مع هذا كان صيت أهل الكوفة ذائعاً بين الناس، وكانوا أقرب إليهم، وهذا حال من كانت له حظوة لدى الخلفاء. وبطبيعة الحال يكون كلامهم مسموعاً، ويلقى القبول، فحاولوا أن يحولوا بين الناس، وبين البصريين. فلا عجب، فإن من أحب الدنيا، عمل ما يلزم لكي يحافظ على جاهه، وصيته، وحظوته عند الخلفاء والناس، فهذه وتلك عملت على إذكاء جذوة الخلافات النحوية بين المدرستين، وحدتها، وبلغت أوجها عندما التقى الكسائي بسيبويه عند المهدي (أو يحيى البرمكي)، في الحادثة المشهورة، الذائعة الصيت، التي سُميت فيما بعد بالمسألة الزنبورية التي سأمر عليها في صفحات هذا البحث. فكانت هذه الحادثة هي الخلاف الرئيس بين البصريين والكوفيين،

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١ / ١٤.
(٢) ينظر في أصول النحو ١٥٥.

والذي دام زمناً طويلاً، وأنتج ذلك الخلاف مصنفات عديدة، وآراء ومدارس عُني بها الكثير من الدارسين.

- أسباب الخلاف النحوي بين المدرستين:

إن للخلافات النحوية التي دارت بين النحويين في مسائلهم أسباباً عدة، لها الدور الكبير في نشوب الخلافات بين النحاة من رواد المدارس النحوية، وهي بداية لا تمس النحو أو أحد العلوم التي كانت بين أيديهم آنذاك، وإنما هي أمور طبيعية دنيوية، عنصرية، قبلية، أو غيرها. وسأذكر أهم تلك الأسباب موجزة، وبعيداً عن الإسهاب والإطالة. فأهم أسباب الخلافات النحوية هي ما يأتي:

أ. اختلاف الموقع والتكوين السكاني[١]:

لكل مصر من الأمصار العربية طابعه، وسماته التي اتسم بها أهلها، وتقاليده التي درج عليها، فمن الطبيعي أن تخالف بعض عادات هذه البلدة عادات الأخرى، حتى ولو بشيء طفيف. فالخلاف بين النحاة لم يقتصر على سبب واحد من الأسباب، ولكن عندما تضافرت هذه الأسباب واجتمعت، كان لاجتماعها سبب وجيه، وأثر بليغ في أهل البلدين، ومن الطبيعي أن يطال هذا الخلاف النحاة منهم واللغويين والعلماء عامة.

ب. العامل السياسي:

يتمثل هذا العامل في تأثيره على الخلاف النحوي، فإن العامل السياسي الذي كان قائماً بين أهل الكوفة والبصرة من مشاحنات وأمور إدارية لقيادة البلاد وتولي أمور المنطقة، حيث حدث بعض السجال بين البلدين، مع هذا فإنه «ليس للسياسة تأثير مباشر في ذلك، وإنما كان التكتل استجابة للعصبية، ليس غير»[٢]. وكذلك فإن خلف كل هذه الصراعات وهذا الوضع، التي ساعدت على تصادم الثقافات والسياسات بين البلدين، هو ذاك الأدب من شعر ونثر وقصص وغيرها، التي تفاخر بها أهل كل بلد على البلد الآخر، وتعاليهم على بعض، فبقيت هذه الأفكار تُغذّى من بعض الأفراد، فانعكس ذلك الخلاف السياسي على النحو سلباً، وولد خلافاً فيه، وتبلور هذا الخلاف السياسي بين البلدين وانتهى إلى عصبية بلدية اتخذت مظاهر شتى[٣].

(١) ينظر الخلاف بين النحويين، ٧٠.
(٢) في أصول النحو ٢١٧.
(٣) الخلاف بين النحويين ٧٢.

ج. العصبية بين البلدين:

انطلاقاً من قول سعيد الأفغاني ورزق الطويل السابقين، وهو أن السياسة قد تحولت إلى عصبية بين البلدين، وأن السياسة هي التي أذكت نار العصبية، فمن مظاهرها التنابز بين أبناء المصرين، حتى وضعت في ذلك كتب شتى، فألف الهيثم بن عدي الكوفي (ت ٢٠٧هـ) كتابه (فخر أهل الكوفة على أهل البصرة)، وكذلك قيلت أشعار في الاختلاف بين البلدين، ووجّه الطعن إلى أعلام العلماء والرواة عامتهم وخاصتهم كانوا يفعلون ذلك، مما أذكى نار هذه العصبية[١].

ولا بد أن يكون للدراسات الفقهية والمنطقية والفلسفية وغيرها أثر بالغ، إذا ما توافرت مع الأسباب السابقة، وكذلك الاعتزال كان له الأثر الماثل في نشأة الخلاف النحوي.

المبحث الثاني: المسائل الخلافية في القراءات القرآنية

بعد أن فرغت من بيان أسباب ودواعي الخلاف بين المصرين، البصرة والكوفة، وبالأخص في المسائل النحوية، واستقصاء بعض العوامل التي ساعدت على نشوب هذه الخلافات، أو كان لها الأثر الرئيس في نشوبها، أعرج إلى صلب الموضوع وذروته، وهي مناقشة وبيان المسائل الخلافية التي أوردها أبو بكر الزبيدي في كتابه (طبقات النحويين واللغويين) من خلال ترجمته للنحويين واستعراضه أخبارهم.

فسأتناول في هذا المبحث، المسائل الخلافية التي وردت في القراءات القرآنية. وعند شروعي في المسائل التي كان لها الحظ الأوفر من القراءات القرآنية، كان عليّ أن أبين ما المقصود من القراءات القرآنية، وما هي العلاقة بين الخلاف النحوي والقراءات القرآنية؟

القراءة لغة: هي مصدر (قرأ) يقرأ قراءة، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ}(سورة القيامة: ١٧، ١٨) أي قراءته[٢]، أي جمعه وقراءته. ونسبة القراءة إلى كونها قرآنية هي نسبة تشريف وبيان لنوع القراءة.

(١) الخلاف بين النحويين ٧٢.

(٢) لسان العرب: ١ / ١٢٨، وينظر تاج العروس: ١ / ٣٦٤، والمعجم الوسيط: ٢ / ٧٢٢.

أما اصطلاحاً: فقد عرفها جماعة من الأئمة، ومن أبرز التعريفات ما يلي:

١. تعريف بدر الدين الزركشي: قال: «القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل»(١).

٢. تعريف ابن الجزري: قال: «القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة.»(٢).

أما العلاقة بين الخلاف النحوي وبين القراءات، هو أن الخلاف عادة ما يكون بين قبيلة عربية وبين قبيلة أو قبائل أخرى عربية، سواء كان ذلك الخالف على صعيد الحرف، كما هو الحال في الحرف (حتى) مثلاً، حيث قالت جماعة من النحاة: إنها هي التي قامت بنصب الفعل بعدها، وقالت أخرى بأن هناك (أن) مضمرة وجوباً بعدها هي التي نصبت الفعل، أو على صعيد الفعل، كما حدث الخلاف بين البصريين والكوفيين في فعل الأمر، فقال البصريون هو مبني، وقال الكوفيون هو معرب لكنه جزم بلام الأمر(٣). أو اختلافهم في الاسم، كما هو الحال في الأسماء الستة، حيث تعددت أوجه الإعراب فيها.

ومرد هذا الخلاف هو اختلاف الأمصار وبُعدها عن بعضها، وتلك العوامل التي أشرت إليها آنفاً، من اختلاف طبيعة، وسياسة، وثقافة، ومجتمع، وغيرها. وكذلك العقلية البشرية التي أودعها الله عند الإنسان، فميز بعضهم عن بعض، فالإدراك والفهم المغاير لفهم الآخرين هو الذي يولد الفوارق العلمية والعقلية، ومن هنا تنشأ الخلافات في أمور الحياة وفي العلوم خاصة، حيث تبلورت هذه الخلافات، واجتمع أصحاب الرأي الواحد لبعضهم، فتكونت فرق وجماعات كل منها ترى أنها هي التي على الحق والصواب، وحينها اتخذت كل من هذه المدارس أسسها وقواعدها التي تعرف بها وتسير على وفقها.

لذلك نلاحظ أن القراءات قد تعددت وتباينت لتلبية لهجات القبائل العربية، أو هي التي نشأت من خلال اللغات العربية وهي اللهجات؛ فالقرآن نزل على سبعة أحرف، وهذه الأحرف هي عبارة عن لهجات العرب الشائعة الجائزة النطق، فبين النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه من قرأ بأي حرف من هذه الأحرف في القرآن الكريم فقراءته جائزة صحيحة فصيحة، فقد «نزلَ الْقُرْآنُ

(١) البرهان في علوم القران: ١ / ٣١٨.
(٢) منجد المقرئين: ٩.
(٣) ينظر شرح ابن عقيل: ١ / ٣٨.

عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»[1]، والأحرف لا معنى لها إلا اللغات»[2] تيسيراً للمسلمين، حتى لا يجدوا في تلاوة القرآن الكريم عنتاً أو مشقة.

أما المسائل الخلافية التي سأتكلم فيها، والتي جمعتها من كتاب طبقات الزبيدي بعد تقصٍ وتفتيش، فهي ثلاث مسائل بارزة في القراءات القرآنية هي كالآتي:

المسألة الأولى: الخلاف في التوجيه الإعرابي لقول الله تعالى: {هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ} (هود: ٧٨).

أورد الزبيدي في طبقاته عند ترجمته للنحوي المشهور عيسى بن عمر الثقفي النحوي (ت ١٤٩هـ)، في الطبقة الرابعة، أنه قرأ: {بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ} بنصب «أطهر» وهذا مخالف لما قال به النحويون أجمعون وقال به أغلب القراء، إلا الحسن البصري فإنه قرأ بها، وأنكرها أبو عمرو بن العلاء عليه، فقال: كيف تقول: هؤلاء بني عشرين رجلاً، فأنكرها أبو عمرو[3].

يُلاحظ أن الزبيدي قد أنكر جواز نصب (أطهر) في هذه الآية، ونقل إنكار أبي عمرو بن العلاء أيضاً. أما وجه النصب هنا والذي اختاره عيسى بن عمر، فهو النصب على الحالية؛ وذلك لأنه جعل الضمير (هن) للفصل[4]، فكأنما قال (هؤلاء بناتي أطهر لكم) جملة مكونة من مبتدأ وخبر وحال، باستغنائه عن ضمير الفصل. وهذه قراءة الحسن البصري وأهل المدينة.

والكوفيون يجيزون ذلك، متمثلين بالكسائي، إذ ذهب إلى جواز النصب على الحال، وأن (هن) عماد، ووجه النصب ما ذكر، وهو أن يجعل (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) مبتدأ ثانياً، و(هن) خبر المبتدأ، و(أطهر) حال، والعامل في الحال الإشارة في (هؤلاء)[5].

(١) مسند احمد: رقم الحديث ١٩٧٢٨.

(٢) فضائل القران للقاسم بن سلام: ٣٤٦.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ٤١، وينظر في هذه المسألة: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٦٧، شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٦٢ - ١٦٣، وشرح الرماني للكتاب ٦٩٤، وإعراب القرآن للباقولي ٢ / ٥٤٤، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١ / ٥٦٧، والمدارس النحوية شوقي ضيف ٢٦.

(٤) ينظر غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٥١٥، والمدارس النحوية، ٢٦.

(٥) غرائب التفسير وعجائب التأويل، ١ / ٥١٥

بيد أن جل العلماء يرون ذلك فاسداً[1] من عدة أوجه، وأن هذا التأويل هو تفكيك للنصوص، والذهاب بها بعيداً عما يراد منها؛ فسيبويه ينص على مثل هذا التأويل فيقول: «هذا باب لا تكون (هي) وأخواتها فيه فصلاً، ولكن تكون بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك: (ما أظن أحداً هو خير منك)، و(ما أجعل رجلاً هو أكرم منك)، و(ما إخال رجلاً هو أكرم منك)؛ لم يجعلوه فصلاً... الخ»[2].

فشيخ سيبويه الخليل بن أحمد، قد كان له حظ في الإنكار على هذه المسألة، وأنه أبدى تعجبه ممن يجيز نصب (أطهر) ومثيلاتها من الجمل، ويجعل فيها (هن) وأخواتها ضمائر فصل، فهو يقول: «والله إنه لعظيم تصييرهم (هو) فصلاً في المعرفة وتصييرهم (إياها) بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً، لأن (هو) بمنزلة أبوه، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة (ليس)»[3].

أما إعرابها على الوجه البائن القريب، هو جعل (هن) لها محل من الإعراب مع ارتفاع (أطهر) فهو كالآتي:

هؤلاء: مبتدأ، بناتي: خبر، وهن: مبتدأ، وأطهر: خبر.

أو هؤلاء: مبتدأ، بناتي: بدل أو عطف بيان، وهن: مبتدأ، وأطهر: خبر ل(هن)، والجملة الاسمية خبر للمبتدأ (هؤلاء).

أو إعراب آخر وهو جعل هؤلاء: مبتدأ، وبناتي: خبراً أول، وهن: مبتدأ ثانٍ، وأطهر: خبراً ثانياً ل(هن) تقدم عليها، والجملة خبر للمبتدأ الأول.

ووجه ثالث في إعراب هذا الشاهد: هؤلاء: مبتدأ، بناتي: مبتدأ ثانٍ، وهن: مبتدأ ثالث، وأطهر: خبر للمبتدأ الثالث، والمبتدأ الثالث وخبره خبر للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول. هذه الأوجه الإعرابية كلها في حال رفع (أطهر) وجعل (هن) لها محل في الإعراب.

(١) ينظر المقتضب ٤ / ١٠٥ - ١٠٦، وشرح كتاب سيبويه ٣ / ١٦٢ - ١٦٣، وشرح الرماني للكتاب ٦٩٤، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٥١٦.

(٢) الكتاب ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٦.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٩٧.

أما الأوجه الإعرابية المحتملة لهذه الجملة في حال كون (أطهر) مرفوعة، والضمير أداة فصل لا محل لها من الإعراب فهي كالآتي:

هؤلاء: مبتدأ، بناتي: خبر أول، وأطهر: خبر ثانٍ.

أو هؤلاء: مبتدأ، وبناتي: بدل أو عطف بيان، وأطهر: خبر(١).

وقول من قال (هنّ) فصل، ضعيف مردود؛ لأن الفصل إنما يزداد مع المعرفة أو مع ما يمتنع من دخول الألف واللام(٢).

قال ابن مالك: «وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين، وربما وقع بين حال وصاحبها، وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف»(٣).

ويتلمس الباحث إنكار المبرد في المقتضب عند معالجته هذه المسألة، في ضمير الفصل حيث يقول: «وأما قراءة أهل المدينة {بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ} وهي قراءة ابن مروان فإنها فاحشة في العربية، وإنما فسدت لأنه لم يكن له علم بالعربية، وإنما الأول مغنٍ عن الثاني لا يحتاج إليه، ألا ترى أنك تقول «هؤلاء بناتي» فيستغني الكلام، وإنما تقدم ما تقدم لتوكيد المعرفتين وتدل على ما يجيء بعدها»(٤).

فجعل المبرد النصب لحناً فاحشاً ولم يستسغه، وهذا هو مذهب أهل البصرة.

والذي يظهر للباحث أيضاً، أن الضمائر (هو) و(هي) و(هن) تكون ضمير فصل بين المعرفتين، لا محل له من الإعراب، باتفاق البصريين والكوفيين، وعند الكوفيين يجوز أن يكون بين النكرتين، ويمنعه البصريون. وأن ضمير الفصل يسمى عند البصريين (فصلاً)، وعند الكوفيين (عماداً). وكذلك أجد أن كلمة (أطهر) في هذه المسألة عند البصريين، هي مرفوعة على الخبرية، وعند الكوفيين منصوبة على الحالية.

المسألة الثانية: التوجيه الإعرابي لقول الله تعالى: {يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ} (سبأ: ١٠):

(١) ينظر غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١ / ٥١٥_٥١٦.
(٢) المصدر نفسه: ١ / ٥١٦.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ١٦٧.
(٤) المقتضب: ٤ / ١٠٥ - ١٠٦.

المسألة الثانية في الخلاف النحوي الذي ورد في كتاب طبقات الزبيدي، هي ما ورد في ترجمته لعيسى بن عمر أيضاً. وكان عيسى بن عمر يستعمل القياس والتأويل والاقتراح، فقد عمل بها في هذه المسألة، ووافقه في هذا الرأي في هذه المسألة أبو عمرو بن العلاء، وغيره من النحاة والمفسرين، فمن ذلك ما نقله عنهما الزبيدي في قوله:

«كان عيسى وأبو عمرو يقرآن: {يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ} بالنصب، ويختلفان في التأويل؛ كان عيسى يقول: هو على النداء، كما تقول: يا زيد والحارثَ؛ لما لم يمكن (ويا الحارث). وقال أبو عمرو: لو كان على النداء لكان رفع (والطيرُ)، ولكنها على إضمار فعل: (وسخرنا الطيرَ)؛ لقوله على إثر هذا: {وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ}»[1].

فعيسى وابن العلاء اتفقا في النصب، ولكن اختلفا في التأويل؛ فعيسى بن عمر عطف (الطيرَ) على المحل فهو بمنزلة (يا زيدُ والحارثَ) على النصب، وذلك عطف الاسم على المحل، فإن (زيد) مبني على الضم لأنه اسم مفرد منادى، كما هو الحال في (جبال) في الآية، وهو في محل نصب مفعول به لعامل تقديره (أدعو)، و(الحارث) اسم منصوب معطوف على محل (زيد) وهو النصب، كما هو الحال في (الطير) ولم يعربه على نية تكرار العامل، فلو أعربه كذلك لبناه على الضم؛ لأنه رأى أن أداة النداء لا تقع على الاسم المعرف ب(ال) إلا إذا جيء بـ(أيها أو أيتها).

أما أبو عمرو بن العلاء فإنه قد نصبه كذلك، ولكن قدره على غير الوجه الذي قدره عيسى، فقد اعترض ابن العلاء على تأويل عيسى في قوله (لو كان على النداء لكان رفعاً)، وذلك لأنه قد اعتبره على تقدير (يا حارث) بالبناء على الضم في إرجاعه إلى أصله مجرداً من (ال)، ولكن نصبه على تقدير فعل محذوف تقديره (وسخرنا) فهو في تقديره هذا قد أخرجه من دائرة النداء إلى المفعولية[2].

وأما الكسائي فنصبه على تقدير (وآتيناه) فهو يقول: «تقديره وآتيناه الطيرَ معطوف على (فضل)»[3]، فهو أيضاً في إطار المفعولية، ولكن المشارب مختلفة، والتأويل له الميدان الواسع وهو قائم على المعنى، يصيبه أطول هؤلاء العلماء باعاً في الفن، فكل التأويلات واردة ولا بأس

(١) طبقات النحويين واللغوين: ٤١.
(٢) ينظر المقتضب ٤ / ٢١٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ٥٨٤.
(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ٥٨٤.

بها وتؤدي إلى نفس المراد، من كلام أهل التفسير والعربية، فجلهم لم يجزم بالوجه الواحد، بل تجدهم متشعبين في هذه المسألة.

فهذا هو الفراء يقول: «(والطيرَ) منصوبة على جهتين: إحداهما أن تنصبها بالفعل بقوله: ولقد آتينا داود منا فضلاً وسخرنا له الطير، فيكون مثل قولك: أطعمته طعاماً وماءً، تريد: وسقيته ماءً، فيجوز ذلك. والوجه الآخر بالنداء لأنك إذا قلت: يا عمرو والصلتَ أقبلا، نصبت الصلت لأنه إنما يدعى ب: يا أيها، فإذا فقدتها كان كالمعدول عن جهته فنصب. وقد يجوز رفعه على أن يتبع ما قبله. ويجوز رفعه على بي أنت والطيرُ، أي: بالعطف على الضمير المرفوع في قوله (أوّبي)»[1].

فالفراء جوّز النصب على المفعولية والرفع على النداء في هذه الآية على السواء بلا تفاضل، وأعطى لكل وجه تقديره، فوافق بهذا أبا عمرو بن العلاء في تقديره فعلاً، وخالف عيسى في تقديره النصب على محل المنادى المفرد. فيكون منصوباً على محل المنادى عند نصبه، ومرفوعاً على لفظ المنادى عند الرفع[2].

فالوجه الأول على مجرى قول الله تعالى: {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} (يونس / ٧) فهي في تقدير فعل يناسب المفعول بمعنى: واجمعوا شركاءكم، بهمزة الوصل.

وأنشد بعض العرب في النداء:

ألا يا عَمْرُو والضَّحَّاكُ سِيرا ... فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خمر الطَّرِيقِ

بجواز نصب (الضحاك) ورفعه[3].

وهناك وجه آخر مغاير لما ذكر وهو أن (الطير) منصوب على المعية، بمعنى: وسبحي مع الطير[4].

وقول آخر ممن قال بوجه الرفع: بأن (الطير) مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف، تقدير الكلام: (والطيرُ تؤوب)[5].

(١) اللمع في العربية لابن جني ١١١، وينظر تفسير الطبري المسمى (جامع البيان) ١٩ / ٢٢١، ط. هجر. وتوجيه اللمع ٣٢٥.

(٢) ينظر مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ١٩٦ / ٢٥.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٥٥ / ٢.

(٤) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٥٨٤ / ٢.

(٥) ينظر البديع في علم العربية ٤٠٦ / ١.

فالخليل، وسيبويه، والمازني، وابن مالك يختارون الرفع[١]. وأما أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد، فيختارون النصب[٢]، وهي قراءة العامة. وكذلك هو اختيار حفص عن عاصم.

«وحجة من اختار الرفع: أن تقول إذا قلت يا زيدُ والحارثُ، فإنما أراد أن يوقع حرف النداء على الالف واللام لا تقع إلا ب (يا أيها)، فكرهوا ذلك فقالوا يا أيها الحارث، فإذا نصبتموه لم توقعوا حرف النداء، فكان النصب والرفع في هذا سواء... وأما الذين نصبوا فلأنهم قالوا إنما نرد الكلام إلى الأصل الذي فيه الألف واللام، وهو النصب على المعنى واللفظ في هذا حسن، والنصب عند المبرد حسن على قراءة الناس»[٣].

المسألة الثالثة: التوجيه الإعرابي لقول الله تعالى: {يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}(الأنعام / ٢٧):

أورد الزبيدي في الطبقات في ترجمته للنحوي عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، مسألة خلافية في القراءات، إذ قال عنه في معرض كلامه: «وكان ابن أبي إسحاق يقرأ: {يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} بالنصب»[٤].

وهي مثل قولك: «ليتك تأتيني وتحدثَني» فالواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء.[٥]

فهذا الباب هو من أبواب نواصب الفعل المضارع، حيث جاء في هذه الآية الفعل مقترناً بالواو المراد بها المعية، ومعنى المعية هي التي تفيد مصاحبة ما قبلها لما بعدها بمعنى انهما يحصلان معا في زمن واحد يجمعهما[٦]. وحتى تكون ناصبة يجب أن تسبق بنفي محض، أو طلب محض، فالوارد منها في هذه الآية هو التمني، فلما استوفت شروطها نصبت ما بعدها، ولكن للعلماء فيها عدة تأويلات، وهي القراءات التالية.

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٢٦٨ / ٣.
(٢) ينظر المقتضب ٢١٣ / ٤.
(٣) المقتضب: ٤ / ٢١٣.
(٤) طبقات النحويين واللغويين، ٣٣.
(٥) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٤٩.
(٦) ينظر تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ٦٣.

في الآية ثلاث قراءات[1]:

الأولى: قراءة عاصم وحمزة وحفص عن عاصم وعبد الله بن أبي إسحاق بنصب (نكذبَ ونكونَ) حيث جعلوهما جواباً للتمني، فأن رُدوا لا يكذبوا بآيات الله ويكونوا من المؤمنين.

الثانية: قراءة ابن عامر برفع (نكذبُ) ونصب (نكونَ)، أما رفع (نكذبُ) فعلى الاستئناف أي: ونحن لا نكذبُ، والرفع لا يخرج التمني عن الدخول فيه كقولنا على ما تقدم، وأما نصب (ونكونَ) فعلى ما تقدم أي: جواباً للتمني، وأراد الجمع بين ما قبله وما بعده وله وجهان.

الثالثة: قراءة الباقين برفعهما جميعاً (نكذبُ ونكونُ)، وبها أشار سيبويه وهو اختيار عيسى بن عمر أنه على العطف، فيكون الجمع بالتمني في الفعلان (نكذب ونكون) لعدم قصد إحداث تمنٍ واحد بل تمنوا كل واحد مع الآخر. وثانيهما: أن يكون ذلك على القطع والاستئناف، والخبر بالتمني هو الرد فقط، والتكذيب والإيمان بعد الرد من قبيل الإخبار عن أنفسهم بعهدٍ أكيد أنهم لا يكونون مكذبين وسيكونون مؤمنين، فهما خبر لمبتدأ مقدر ب (نحن)، والدليل في هذا أن الله تعالى قد كذبهم في الآية التي بعدها {وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ}، والتكذيب إنما يكون في الإخبار لا في التمني.

ومنه قوله تعالى: {أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ} ففي (ويعلم) قراءتان متواترتان:

إحداهما: بالرفع (ويعلمُ) وهي قراءة نافع وابن عامر، حملها على الاستئناف.

والثانية: بالنصب (ويعلمَ) وهي قراءة الباقين، باستتار أن بعد الواو، ونصب الفعل بها.

حيث اختلف أهل العربية في نصب ذلك كله ورفعه على أقوال منها: ما قاله بعض نحويي البصرة في قوله: {وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} بالنصب، لأنه جواب للتمني، وما بعد (الواو) كما بعد (الفاء) في وجوب استتار (أن) ونصب الفعل المضارع بها.

وقالوا أيضاً: إن شئت رفع الفعل (نكذبُ ونكونُ) وجعلتهما على غير التمني، كأنهم قالوا: ولا نكذبُ والله بآيات ربنا، ونكونُ والله من المؤمنين. فإن كان على هذا الوجه، كان منقطعاً عن الأول، أي: على الاستئناف، قالوا: والرفع وجه الكلام، لأنه إن عطف، فكأنهم قد تمنوا أن لا يكذبوا، وأن يكونوا من المؤمنين. قالوا: وهذا لا يكون، لأنهم لم يتمنوا هذا، إنما تمنوا الرد

(١) ينظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٢٤ - ٢٢٥.

وأخبروا أنهم لا يكذبون، ويكونون من المؤمنين. بالنصب في الفعلان، على أنه جواب للتمني[1].

ومنه قول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

بنصب (يكونَ) لسبق الواو بالاستفهام وهو الطلب المحض، فقدر هنا (أن) مضمرة وجوباً.

وقول الآخر:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

بنصب (تأتيَ) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية هذه، وكان مستوفياً لشرطه وهو سبقه بطلب محض ومن أنواعه هنا النهي.

وحاصل ذلك كله، جواز رفع الكل (نرد، لا نكذب، نكون) ويكون ذلك كله داخلاً في التمني، أي: أنهم تمنوا أن يعودوا، وتمنوا عدم التكذيب، وتمنوا بأن يكونوا مؤمنين. أو يكون الفعل الأول داخلاً في التمني، والثاني والثالث يكونان مرفوعين على الخبرية، فهما مقطوعان عما قبلهما ومستأنفان بكلام جديد.

وجواز رفع الفعل الأول والثاني على التمني، ونصب الثالث على جواب التمني، أي أنهم إذا ردوا ولم يكونوا مكذبين فسيكونون مؤمنين. وكذلك جواز رفع الفعل الأول ونصب الثاني والثالث، وهذا يقتضي دخولهما في جواب التمني، بأنهم إذا ردوا، فإنهم لن يكذبوا، وسيكونون مؤمنين.

يلاحظ من خلال هذا العرض، أن الفعل (نردّ) بقي على حاله مرفوعاً على حاله في كل التأويلات، وذلك لا محالة داخل في التمني، وأن الفعلين (نكذب ونكون) يحدث فيهما التأويل والتقدير، وذلك كله على حسب مشارب النحاة والقراء[2].

ويرى الباحث، أن كل ما سبق من أوجه إعرابية خلافية في هذه الآية، هو صحيح وارد مستساغ في أقيسة العرب، وقرأ به الكثير من القراء، ولا يوجد فيها وجه مخل أو شاذ في قراءة إحداها، وأن من قال بها جميعاً هم جلة النحاة والمفسرين من الجهابذة العظام، ولا يُخطّأ أحد على رأيه، والله أعلم.

(١) ينظر تفسير الطبري=جامع البيان: ١١ / ٣١٨ - ٣٢١.

(٢) ينظر مفاتح الغيب= التفسير الكبير: ١٢ / ٥٠٨ - ٥١٠.

المبحث الثالث: المسائل الخلافية في غير القراءات

المسألة الأولى: المسألة الزنبورية

المسألة الزنبورية هي من أشهر المسائل الخلافية التي دار رحاها بين أهل البصرة والكوفة، فالمسائل الخلافية التي دارت بين هاتين المدرستين كثيرة واسعة، ولكن ما الذي جعل هذه المسألة تشتهر هذه الشهرة وتطغى على غيرها من المسائل النحوية الخلافية؟

إن هذه المسألة قد اكتسبت شهرتها من صاحبيها علمي البصرة والكوفة سيبويه والكسائي، أعلم أهل زمانهما، وأشهر رواد النحو العربي، فاقتبست هذه المسألة الصيت الذائع من هذين الجهبذين، وتعد الصراع الفاصل بين المدرستين، ولذلك نجد كثيراً من الدراسات قد تناولتها بشيء من التفصيل، وإلى زماننا هذا يرى الباحثون أن الدراسات السابقة لم تضف لمسألة القول الفصل، فتناولوها وأسهبوا فيها، لأنهم يرون في ذلك سداً لظمأ الدارس وتلبية لحاجة الباحث، وعلى هذا فسأتناولها ببيان يكون موجزاً.

إن سبب تسمية هذه المسألة بهذه التسمية هو مجيء اسم الزنبور في مسألة اختلف فيها شيخا البصرة والكوفة سيبويه والكسائي، ونص هذه المسألة: «كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي» أو «فإذا هو إياها»، فلهذا السبب أطلق اسم المسألة الزنبورية، بإطلاق الجزء على الكل.

أما فحوى هذه المسألة فقد حكى أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوي المصري قال: قال أحمد بن يحيى ثعلب، ومحمد بن يزيد المبرد قالا: جُمع بين الكسائي وسيبويه عند البرامكة، فحضر سيبويه وحده، وحضر الكسائي ومعه الفراء والأحمر وغيرهما من أصحابه. فسألوه: كيف تقول في (كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي) أو (هو إياها)؟ قال سيبويه: أقول: (فإذا هو هي) فأقبل عليه الجميع فقالوا: أخطأت ولحنت. فقال يحيى بن خالد بن برمك: هذا موضع مشكل، حتى يحكم بينكم. فقالوا: هؤلاء الأعراب على الباب، وكانوا ممن كان يأخذ منهم الكسائي وأصحابه، فدخلوا فسئلوا فقالوا: (فإذا هو إياها). فانصرم المجلس على أن سيبويه قد أخطأ[1].

(١) ينظر طبقات النحويين واللغويين، ٦٨، وعمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ١ / ٥٥

ظاهر هذه الرواية أن سيبويه قد هُزم، وغُلب على أمره أمام الكسائي، وأنه لم يستطع دحض حجتهم، حيث لم يكن معه أنصار يعينونه في رأيه فإنه جاء وحده إلى مجلس الرشيد للمناظرة.

ومن نفائس الاخبار لبعض الرواة أنه يقال: إن الكسائي قد أملى رأيه وقوله على الأعراب، حتى إنهم عندما وافقوه في رأيه لم يستطيعوا لفظها على الوجه الصحيح، إنما قالوا: القول ما قال الكسائي(١). وجماهير علماء النحاة يرون أن السياسة قد دخلت في الموضوع، وأنه جعل للأعراب جُعلاً(٢)، فمال الأعراب إلى الكسائي.

ويرى بعضهم أنهم لم يوافقوه إلا لمكانة الكسائي عند الرشيد، فلم يستطيعوا تخطئته.

وبعد الإجماع على أن سيبويه قد غُلب في هذه المسألة، «أقبل الكسائي على يحيى فقال: «أصلح الله الوزير، قد وفد عليك من بلده مؤملاً، فإن رأيت ألا ترده خائباً، فأمر له بعشرة آلاف درهم»، فخرج وصيّر وجهه نحو فارس، فأقام هناك حتى مات ولم يعد إلى البصرة»(٣). وهذا مما أغاضه وكدّر صفوه وأودى بحياته، ويقال ما لبث بعدها إلا يسيراً حتى مات.

فأنشد قبيل موته:

أُخَيَّيْنِ كُنَّا فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا ... إِلَى الْأَمَدِ الْأَقْصَى وَمَنْ يَأْمَنُ الدَّهْرَا

وقال:

يُؤَمِّلُ دُنْيَا لِيَسْعَى لَهَا ... فَوَافَى الْمَنِيَّةَ دُونَ الْأَجَل

حثيثا يُرَوِّي أُصُولَ الْفَسِيلِ ... فَعَاشَ الْفَسِيلُ وَمَاتَ الرَّجُل

مع كل هذا فالكسائي هو أحد القراء، وهو حافظ صدوق ثبت، وليس لنا الخوض في ذلك، وهذا ليس هو صلب موضوعنا، وإنما دراسة هذه المسألة مجردة عن كل الشوائب، والوصول إلى القول الراجح الصائب، أو الأقرب إلى كلام العرب.

أما رواية سيبويه وهو مذهب عامة البصريين برفع الضميرين (هو وهي)، فهي على أن (هو) العائد على الزنبور يكون مبتدأ، وأن (هي) العائد على العقرب، يكون خبراً لذلك المبتدأ، وهذا الإعراب هو من أيسر إعرابات هذه المسألة، وأقربها إلى الذهن، وإلى مهيع العرب، إذ لا يحتاج إلى تأويل أو تقدير، فهو واضح جلي.

(١) ينظر سفر السعادة وسفير الإفادة، ٥٣٦ / ٢.
(٢) ينظر أصول النحو ٢ جامعة المدينة، ٣٣٠.
(٣) طبقات النحويين واللغويين، ٧١.

إن معرفة ذلك الإعراب مقترنة بمعرفة أوجه الأداة (إذا) فهي التي تقودنا إلى تحديد الوجه السليم لهذه المسألة. وهي على وجهين:

أحدهما: أنها تكون للمفاجأة.

ثانيهما: تكون لغير المفاجأة، فتكون غالباً ظرفية متضمنة معنى الشرط.

أما مجيئها للمفاجأة فهي كما في هذه المسألة، فإن معناها الحال لا الاستقبال. وعلى هذا فإن قوله (هو هي) أي هو مثلها التي بعد (إذا) هي جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر مضمرين، كما في قوله تعالى: {فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى(طه: ٢٠)، إلا أنه هنا جاء الخبر مصرحاً. مع هذا فهي تجري مجراها، وكذلك قوله: {خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ} (النحل: ٤)، وقوله: {وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ} (الأعراف: ١٠٨)، كل ما جاء بعد (إذا) هو جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر. هذا هو مذهب البصريين الذي لم يحيدوا عنه.

و (إذا) هذه تكون حرفاً عند الأخفش، وظرف مكان عند المبرد، وظرف زمان عند الزجاج[1].

أما مذهب الكوفيين، فغير ذلك؛ حيث رفعوا الأول (هو) ونصبوا الثاني (إياها). فيا ترى على ماذا نصبوا الثاني؟ وما هي تأويلاتهم لهذا الاسم على رأيهم؟ وما هو تخريجهم للأداة (إذا)؟

أما رأي الكوفيين في هذه المسألة فهو رأي الكسائي نفسه الذي قال به وهو النصب، أي: نصب الثاني في (هو إياها). وعلى هذا تقسم هذه المسألة حسب رأي الكوفيين على ثلاثة أوجه من حيث إعراب الأداة (إذا):

الأول: أن تكون عاملة عمل (وجدت) الناصبة للمفعولين.

الثاني: أن تكون بمعنى ظرف المكان.

الثالث: أن يكون هذا التركيب مسموعاً عن العرب غير مقيس وهو من الشاذ.

أما الوجه الأول، في قولهم إن (إذا) تكون بمعنى (وجدت) وأن الضمير قد نُصب بها، فهذا فيه نظر؛ وذلك أن الفعل (وجدت) يكون ناصباً لمفعولين، كقولنا: (وجدت الصدقَ منجياً) بنصب المفعولين. وعلى هذا يجب أن يوجد اسمان بعد (إذا) حتى تعمل بهما وتنصبهما، فلم ينصب بها إلا واحد وهو (إياها)، ولم يتوفر المنصوب الثاني. وعليه فإن هذا التخريج والتأويل من الكوفيين هو ليس في موضعه.

(١) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وبهامشه مختصر شرح شواهد المغني للسيوطي: ٧٦، ط١.

وأما الوجه الثاني فقالوا إنها تكون بمعنى ظرف مكان، فيرفع الاسم الأول بها على أنه معمولها، وهنا يلاحظ أن الاسم الثاني وهو (إياها) يبقى بلا ناصب. إذن ما الناصب له؟

وبعد هذا لم يبق إلا أن يكون هذا التركيب من المسموع الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، كما جزموا الفعل المضارع بأداة النصب (لن)، ونصبوه بأداة الجزم (لم)[١]. وهذا لم يلتفت إليه سيبويه في كتابه. وهذا هو الوجه الثالث.

أما إذا أرادوا تأويلها ب (وجدت) التي بمعنى (حسبك) الذي يرفع اسماً واحداً، فأيضاً لا سبيل إليه، إذ يبقى المنصوب بلا ناصب.

وهناك تقديرات أخر للضمير المنصوب بعد (إذا) منها ما أورده ابن هشام في المغني[٢]:

· إن الضمير (إياها) ضمير نصب استعير في مكان ضمير الرفع.

· أو هو مفعول به، والأصل (فإذا هو يشابهها) حيث حذف الفعل وانفصل المفعول، وهو الضمير المنصوب، فأصبحت (فإذا هو إياها).

· أو أنه مفعول مطلق، والأصل (فإذا هو يلسع لسعتها) فحذف الفعل (يلسع)، ثم حذف المصدر المضاف وهو (لسعة) وبقي الضمير المضاف إليه منفصلاً (إياها).

· أو هو منصوب على الحال من الضمير، والأصل (فإذا هو ثابت مثلها) فحذف المضاف وانتصب الضمير المضاف إليه على الحال. فهي مثل ما روي عن علي رضي الله عنه أنه قرأ: {وَنَحْنُ عُصْبَةً} بالنصب، أي نُرى، أو نُوجد[٣].

في ختام هذه المسألة، وبعد عرض جميع أقوال النحاة فيها، يتبين ويتضح مدى بُعد تأويلات الكوفيين، ونأيها عن المجرى القويم، وتعنتهم في إقحام المسألة بالتأويلات البعيدة الشاردة، لإثبات رأيهم وإقرارها، مناقضين بذلك أنفسهم بقولهم: عدم التأويل أولى من التأويل. فأين هم من كلامهم هذا في هذه المسألة، فهم كثيرو الاعتراض والخلاف والرد على كلام البصريين في بعض المسائل التي يذهب بها البصريون إلى التأويل، والتقدير بمحذوف أو ما شابه، لكنهم خالفوا البصريين في هذه المسألة من جهة مبدأ التأويل وعدمه.

(١) سفر السعادة وسفير الإفادة: ٢ / ٥٤٩.

(٢) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وبهامشه شرح شواهد المغني للسيوطي: ٧٩ - ٨٠، ط١.

(٣) ينظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣ / ١٢٩.

إلا أن البصريين قالوا في هذه المسألة بظاهر اللفظ، فكان رأيهم جلياً لا يحتاج إلى كد الذهن وإرهاق الفكر والذهاب في كل مذهب.

فهذا أبو الحسن علي بن سليمان يقول: «وأصحاب سيبويه إلى هذه الغاية لا اختلاف بينهم أن الجواب كما قال سيبويه، وهو: فإذا هو هي، أي: فإذا هو مثلها، وهذا موضع الرفع، وليس موضع النصب»(١).

المسألة الثانية: قول العرب: (ليس الطيب إال المسك)

حكى الزبيدي في طبقاته مترجماً لعيسى بن عمر أنه يجيز (ليس الطيبُ إلا المسكَ) بالنصب، وقد كان عنده أبو عمرو بن العلاء وهو لا يجيزه بل يقول بالرفع، فاختلفا في ذلك. فقال الزبيدي: «قال أبو الحسن: جاء عيسى بن عمر الثقفي ونحن عند أبي عمرو بن العلاء إلى أبي عمرو فقال: يا أبا عمرو، ما شيء بلغني أنك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز ليس الطيبُ إلا المسكُ بالرفع. قال: فقال أبو عمرو: نمتَ يا أبا عمر، وأدلج الناسُ! ليس في الأرض حجازيٌّ إلا وهو ينصب وليس في الأرض تميميٌّ إلا وهو يرفع»(٢).

يستخلص مما سبق أن عيسى بن عمر قد نصب (المسك) على تأويله، وأن أبا عمرو قد رفعها، وذكر أن التميميين يرفعون في هذه المسألة، والحجازيين ينصبون فيها.

إن هذه المسألة هي من مسائل (ليس)، وهي التي ترفع اسمها وتنصب خبرها في أغلب حالاتها، وهو المعهود عنها، أما هنا فقد كان الخلاف بدخول (إلا) على خبرها، فانتقض نفيها.

وعلى هذا يكون للفعل (ليس) أربعة أوجه على العموم:

الأول: أن تكون من أخوات كان، فترفع الاسم، وتنصب الخبر.

الثاني: أن تكون من أدوات الاستثناء، ويجب نصب المستثنى بها، نحو: قام القوم ليس زيداً.

الثالث: أن تكون مهملة، لا عمل لها، وذلك في نحو: ليس الطيبُ إلا المسكُ(٣).

الرابع: أن يكون الطيب اسم ليس والمسك خبره، عند بني تميم. فإن «إلا» عندهم تبطل عمل ليس، كما تبطل عمل «ما» الحجازية. حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء(٤).

(١) طبقات النحويين واللغويين: ٦٨٠.
(٢) طبقات النحويين واللغويين: ٤٣، وتنظر المسألة بكمالها في الكتاب نفسه: ٤٣، ٤٤.
(٣) ينظر مغني اللبيب: ٩١٧، وهمع الهوامع: ١ / ٤٢٣.
(٤) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٩٦.

وهذا من قبيل الاستثناء المفرغ، وهو أن يكون الكلام غير تام، وغير موجب معاً. وسُمي مفرغاً لأن العامل قد تفرغ لما بعد (إلا).

ويتلخص من ذلك، أن للنحاة في هذه المسألة أربعةَ مذاهب:

الأول: أن يكون في «ليس» ضمير الشأن، والطيب مبتدأ، والمسك هو الخبر، وتكون (إلا) داخلة على الجملة الاسمية، فالتقدير: (ليس إلا الطيبُ المسكُ).

الثاني: أن يكون (الطيب) اسم ليس وخبرها محذوف، و(المسك) بدل من الطيب، والتقدير: ليس الطيب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود.

الثالث: أن يكون (الطيب) اسم ليس، و(المسك) نعت له، والخبر محذوفاً، والتقدير: ليس الطيب في الوجود إلا المسك.

الرابع: أن يكون (الطيب) اسم ليس، و(المسك) مبتدأ، وخبره محذوفاً، والتقدير: ليس الطيب إلا المسك أفخره، والجملة في موضع خبر ليس.

إن من الملاحظ أن هاتين الروايتين بالرفع والنصب هما لغتا الحجاز وتميم، حيث رأينا قول أبي عمرو: «ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا تميمي إلا وهو يرفع» فهما لغتان واردتان عن العرب معمول بهما، وإن ما كان لغة قوم من العرب لا يجوز تأويله؛ ففي قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، فإن لغة الحجازيين النصب، ولغة بني تميم الرفع؛ لأنهم يجرون (ليس) مجرى (ما)، فيهملونها إذا انتقض النفي ب (إلا)، كما تهمل (ما) في نحو قوله تعالى: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} (ال عمرن: ١٤٤).[١]

«وقد أشار سيبويه إلى أن من العرب من يجري (ليس) مجرى (ما) في (باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام). فقال في ذلك الباب: وقد زعم بعضهم أن (ليس) يجعل كـ(ما) وذلك قليل»[٢].

ويبدو من قول سيبويه أنه لم يؤكد بأن (ليس) تكون بمنزلة (ما)، بل عبّر عنها بأنها قليلة في ورودها عن العرب، فإن هذه التأويلات كلها مردودة والذي يردها ويبطلها ما نقله أبو عمرو بن العلاء، من أن الرفع لغة لقوم من العرب، إذ قال: «ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا

(١) ينظر أصول النحو ١ جامعة المدينة: ١٣٨، ١٣٩.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١ / ٤٢٥. وينظر همع الهوامع: ١ / ٤٢٣، وظاهرة التقارض في النحو العربي: ٥٨ / ٢٤٤.

تميمي إلا وهو يرفع، فما جاء لغة لبعض العرب كان التأويل فيه غير مستساغ»[1].

وهذا مما لا خلاف فيه، إلا أن بعض النحويين حملوه على التأويل، وإلا فقد «قال جمهور النحويين: (الطيب) مبتدأ والمسك خبره، بلا تأويل، وخالف في ذلك بعض النحاة، منهم أبو علي الفارسي وابن مالك، فذهبوا إلى التأويل.»[2]

في اختتام هذه المسألة، وبعد الاطلاع على كثير من آراء النحاة، يستطيع الباحث القول: بأن الروايتين الواردتين عن العرب في قولهم (ليس الطيب إلا المسك) رفعاً ونصباً كلاهما صحيح، وليس لنا الحق بنقض إحداهما والأخذ بالأخرى، لأنهما لهجتان من لهجات العرب المعتمدة الفصيحة، فإن القرآن الكريم قد اشتمل على أغلب اللهجات العربية الفصيحة، وأن اللهجة التميمية واللهجة الحجازية لهما الحظ الأوفر في ورود النظم القرآني بها.

قال ابن جني في الخصائص: «اللغات على اختلافها كلها حجة، ألا ترى أن لغة الحجاز في إعمال (ما)، ولغة تميم في تركه، كلٌّ منهما يقبله القياس، فليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من الأخرى، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقوى على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشدُّ نسبًا بها، فأما ردُّ إحداهما بالأخرى فلا.

ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم: (نزل القرآن بسبع لغات كلها شافٍ كافٍ)، هذا إذا كانت اللغتان في القياس سواء أو متقاربتين، فإن قلت إحداهما جدًّا وكثرت الأخرى جدًّا أخذت بأوسعهما روايةً وأقواهما قياسًا»[3].

أما مرد هذا الخلاف عند النحاة وجوهره فإنه يتجلى في سبب رئيس، وهو أن هذين الوجهين البارزين وهما (رفع، ونصب) كلمة (الطيب) في المثال السابق وما جرى مجراه من الأمثلة، هو ليس خلافاً ابتداءً، وإنما في أصله لهجة من لهجات العرب السائدة عندهم، ولكن لما بدأ العقل البشري في وضع الأحكام النحوية والضوابط لكل ظاهرة لغوية وإحصائها وحصرها والتعليل عليها، حدثت الصدامات، وأخذ كل نحوي يخطّئ غيره على كل ما لم يعهده من الظاهرة النحوية لدى غيره، فعندما تعاد إلى أصلها ونربطها في أصل وضعها لم نجد هناك خلافاً.

(١) أصول النحو ١ جامعة المدينة: ١٣٩.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المزهر في علوم اللغة وانواعها: ١ / ٢٠٤.

وفي آخر المطاف، وفي ختام هذه المسألة، ليس لنا إنكار أحد هذه الآراء، ويتوجب الأخذ بها جميعاً، إلا أن هناك ما يقوي إحداها على الأخرى فترجح على الأخرى، هذا في العمل، أما في الصحة فكلها مسموعة عن العرب، واردة مقيسة، لا خلاف في ذلك، وأن كثرة الأقوال والتخريجات لهذه المسألة، ليس إلا بحثاً عن سبب ورودها على هذا الوجه. فنلاحظ هنا أن أبا حيان الأندلسي يقول في شرح التسهيل: «كل ما قيس عليه كان لغة لقبيلة». وقال أيضاً: «إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم يتكلم إلا بها فلا تأويل.»(١)

المسألة الثالثة: توجيه قول الشاعر (مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ)

في طيات طبقات النحويين، عند ترجمة أبي بكر لنحاة البصرة، وذكر إسهاماتهم في النحو العربي واللغة، وما خلفوا من نفائس ودرر من الكتب، وذكر ما كان عليهم من المؤاخذات، وما كان لهم من الإنجازات، ذكر في ترجمته لعيسى بن عمر أيضاً وهو كثير الخلاف في المسائل مسألة يتهافت عليها باب المبتدأ والخبر، وباب الحال، وغيرها من الأبواب، حيث قال الزبيدي عن عيسى بن عمر أنه «كان يطعن على العرب. قال عيسى بن عمر: أساء النابغة في قوله:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

ويقول: وجهه أن يكون: (السُّمَّ نَاقِعًا)»(٢). وهذا البيت من قصيدة للنابغة الذبياني التي يقول في مطلعها:

عَفَا ذُو حسى مِنْ فَرْتَنى فَالْفَوَارِعُ ... فَجَنْبَا أَرِيكٍ فَالْتِلَاعُ الدَّوَافِعُ

نلاحظ أن من النحاة ومنهم عيسى بن عمر من نصب (ناقعاً) بظاهر اللفظ على أنه حال منصوبة من (السم). وهذا أحد الآراء في هذا الشاهد، وفيه أيضاً تخريجات أخر، نذكرها مجملة كما وردت في تعليق النحاة في شتات المصنفات، وهي كالتالي:

الأول: أن قوله: (في أنيابها)، لا محل لها، و(السم) مبتدأ، و(ناقع) خبره. وهذا قول سيبويه، وهو كقولك «عبد الله عندي قائم»، فجعلت شبه الجملة لغواً كأنها غير موجودة. ومثلها: قولهم: لا درَّ دري إن أطعمت نازلهم قرف الحتيّ وعندي البرُّ مكنوز

(١) المزهر في علوم اللغة وانواعها: ١ / ٢٠٤.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ٤١.

فقوله: (عندي) هي ليست خبراً، بل: (مكنوز) هو الخبر، و(البرّ) مبتدأه[1].

الثاني: أن شبه الجملة هي الخبر، و(السم) مبتدأ مؤخر، و(ناقع) هو نعت للسم، ولكن في هذا الوجه إشكالية وقع فيها النحاة، وهي أن المعرفة لا تنعت بالنكرة، كما أن النكرة لا تنعت بالمعرفة، فيجب أن تراعى أوجه الإعراب الثلاثة في النعت، ووجوب المطابقة في التعريف والتنكير.

فالبصريون منعوا جواز نعت المعرفة بنكرة إلا الأخفش، حيث جوّز ذلك.

أما الكوفيون فجوزوا نعت المعرفة بالنكرة، ومنهم ابن الطراوة، مشترطاً لجواز ذلك، أن تكون النكرة مما لا ينعت بها غير هذه المعرفة، وذلك أن السم لا يوصف إلا بأنه ناقع، أي منقوع طري، أو البالغ[2]. ولكن أرى من خلال آراء النحاة، «أن ما ذهب إليه الأخفش وابن الطراوة غير مسلّم له، وما مثلا به لا يلزم إعرابه كما زعما»[3]، وذلك لأنه يجوز إعراب (ناقع) بدلاً من السم. ومثله قول الله تعالى: {فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ} (المائدة: ١٠٧) والتقدير: هما الأوليان. فيجوز إعراب (الأوليان) بدلاً من آخران.

الثالث: يمكن أن تكون شبه الجملة خبراً، والسم مبتدأ مؤخر، وناقع خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

الرابع: ووجه آخر وهو جعل (ناقع) بدلاً من (السم).

الخامس: يجوز أن يكون (ناقع) خبراً ثانياً، فالسم مبتدأ توسط بين خبريه[4].

فهذه الأوجه المتعددة قد زاحمت الوجه الإعرابي الذي اختاره عيسى بن عمر، فلا غرابة في توجيهه لهذا الإعراب، إذ هو ممكن وجائز، ولكن لا يخطأ شاعر في كذا عصر وكذا فحولة، على موضع يجوز فيه جل هذه الأوجه الإعرابية الآنفة الذكر، إذ لا طائل من التهجم والطعن في أعلام العربية، إلا اللهم إذا انحصر عندها إدراك عيسى بن عمر، أو إن هذا مذهب ولهجة خاصة بقوم بعينهم.

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٤١٦، والجمل في النحو: ٦٩.
(٢) ينظر المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية: ٤ / ١٥٦٦.
(٣) هامش أوضح المسالك: ٣ / ٢٧٢، ٢٧٣.
(٤) ينظر هامش أوضح المسالك: ٣ / ٢٧٢، ٢٧٣.

وبعد استيفاء جوانب هذا البحث، والوقوف على أبرز مسائله وما دار حولها من تعليقات، يتبين للناظر أن الدرس النحوي لم يكن وليدَ آراءٍ متفرقة أو اجتهاداتٍ متباعدة، وإنما قام على أصولٍ علمية سليمة متينة، تراكمت عبر جهود العلماء، وتكاملت بتعاقب المدارس. وما بدا في كثير من المواطن من اختلافٍ أو تعارضٍ في اقوال النحويين، فإنما هو في حقيقته مظهرٌ من مظاهر سَعة العربية ومرونة نظامها، لا دليلُ اضطرابٍ أو تناقضٍ في أصولها.

ولقد أدرك أئمة العربية أن اختلاف الأوجه الإعرابية، أو تعدد مسالك التخريج، لا يقدح في سلامة اللغة، بل يزيدها ثراءً واتساعًا، ما دام مستندًا إلى السماع الصحيح، أو القياس المعتبر، أو التعليل الذي تؤيده أصول الصناعة. ومن هنا كان الواجب على الباحث أن يتناول تلك المسائل بروحٍ علمية متجردة، بعيدةٍ عن التعصب لرأيٍ أو مدرسة، ناظرًا في الأدلة، موازنًا بينها، مرجحًا ما يقوى دليله ويطمئن إليه النظر.

وإذا كانت العربية قد حفظت لنا تراثًا نحويًا زاخرًا بالمناظرات والمناقشات، فإن ذلك التراث ينبغي أن يُقرأ قراءةً واعية، تستوعب ظروف نشأته، وتدرك مقاصد أصحابه، فكم من مسألةٍ ظُنَّ فيها التعارض، وهي عند التحقيق اختلافُ تنوعٍ في وجوه الأداء، أو اختلافُ اعتبارٍ في جهة الاستدلال.

وأختم بقول أبي حيان في شرح التسهيل حيث قال: «كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه»[1]. فلغات العرب في زمن الاحتجاج كلها صحيحة، إلا أنه تبقى المزية في أقواها وأعلاها رتبة، وأبعدها عن الزلل والشطط

(١) الاقتراح في أصول النحو ط: القلم: ٣٨٨.

الخاتمة

وفي الختام، ليس لأحد أن ينكر الخلاف النحوي، بل إن الخلاف النحوي قد أثرى الدرس النحوي، وكان من روافده الرئيسة على مر الأزمان، حتى أن الخلاف النحوي عُدّ ظاهرة طبيعية، وأن هذا الخلاف قد أوجد الفسحة، واليسر أمام العربي، في إمكانية تعدد الأوجه الإعرابية من ناحية التأويل والتوجيه، وقد قالوا قديماً إن الإعراب فرع عن المعنى، فيكون التأويل والتوجيه مبنياً على الفهم والإدراك، فلذلك تجد تعدد الآراء واتساع أفق المجال الإعرابي لم يعد منحصراً بوجه واحد، وأن النحاة لم يختلفوا في الأصول بل اختلفوا في الفروع، فتجدهم متفقين بالأصول وإن تشذذ أحدهم بمسألة، إلا أن ذلك لا يخرج عن الإطار العام.

وعبر النظر في البحث، والتفتيش في بطون الكتب، ومن خلال معالجة هذه المسائل الخلافية النحوية، في طبقات الزُبيدي، يتوصل الباحث إلى أهم النتائج التي كانت عصيرَ هذا البحث، وهي على النحو الآتي:

- إن الزبيدي هو علم من أعلام العربية، له الباع الطويل في خدمة العربية، وإثراء المكتبة العربية.

- لقد تأتى للزبيدي من الصفات ما لم يتأت لغيره، فقد كان عالماً متفنناً بالعربية، شهد له الكثير من النحاة وأهل التراجم، مع ما كان يتمتع به من حسن الخلق، والأدب، والحفظ الراسخ، وكان شاعراً متفنناً، وأديباً حذقاً، وكذلك كان قاضياً، فقيهاً راوياً للحديث، وكان أوحد زمانه في الأندلس.

- لم تكن مصنفات الزبيدي كلها متوافرة، فمنها ما هو مطبوع، ومنها ما هو مخطوط. فمن المطبوع (طبقات النحويين واللغويين، ولحن العامة)، أما باقي مؤلفاته فمن المخطوط، مثل (الواضح، ومختصر العين، والاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية).

- الخلاف سنة الله في خلقه، فلذلك وجد الخلاف في العلم، وقد وقع بين البصريين والكوفيين، وغيرهم، في القضايا النحوية، وغيرها من الخلافات التي كانت ممهدة للخلاف النحوي.

- لم تكن الخلافات النحوية بين المدرستين، البصرية والكوفية فقط، وإنما كان بين الأفراد

منهم، وبين النحاة من المدرسة الواحدة ربما، فقد وجدنا الكثير من الخلافات التي وقعت في المدرسة الواحدة، كما كان في المقتضب من رد على بعض آراء سيبويه.

- اشتمل كتاب طبقات النحويين واللغويين على مسائل أخرى غير النحوية، لم أوردها لعدم أهميتها في الدرس النحوي، وكان غالبها لغوية، فقد كان الخلاف حتى في القضايا اللغوية، والتي ذكرت في الطبقات.

- وردت أغلب المسائل الخلافية في التفاسير ومصنفات القراءات القرآنية، ذلك أن علاقة الخلاف النحوي والأوجه الإعرابية بالقرآن وتفسيراته ولغات العرب وثيقة.

- إن الباحث في الخلاف النحوي، يجد أن مسائله متيسرة متوافرة في مصنفات كثيرة، وذلك لاهتمام النحاة بهذه المادة الثرة، وكثرة تناولهم إياها. فجاءت الخلافات النحوية على مقتضى آراء النحاة ومذاهبهم، فلكل نحوي رأيه، أصاب فيه أم أخطأ. ووجدت أن مؤلفات البصريين كثيرة وفيرة، بعكس مصنفات الكوفيين فهي قليلة شحيحة.

- شغلت المسألة الزنبورية الجانب الأوسع من البحث، وذلك لشهرتها، وذيوعها، وأنها الجدال الفيصل الذي حدث بين علمي البصرة والكوفة، سيبويه والكسائي. فهما رأسا المدرستين، وعليهما محط الأنظار، وما توسعت فيها بالبحث إلا لتوسع النحاة فيها، بالدرس والتفصيل، والبيان.

- وجدت تخلي الكوفيين عن بعض أصولهم النحوية المعروفة، ومنها، أنهم قالوا: عدم التأويل أولى من التأويل، إلا أننا نراهم يضربون بهذا القول عرض الحائط، وذلك شوهد في ثنايا المسألة الزنبورية، حيث يعملون ضد مقولتهم، ويعملون التأويل والتفسير، والتوجيه في المسألة الزنبورية في باب إذا الفجائية، فكان هذا مؤشراً عليهم سلبياً.

- نلاحظ أن بعض الخلافات التي حدثت بين النحاة، ما هي إلا عصبية قبلية، أو بلدية، أو مذهبية، ولا يريدون بها إلا الانتصار لفئة ما.

وفي اختتام هذا البحث لا يسعني إلا أن أشكر الله على منه وفضله، ولما أولى عليّ من وافر نعمه، والتوفيق في إتمام هذا العمل. هذا والله أعلم، وأجل وأحكم، ما كان من صواب وتوفيق وسداد فمن الله، وما كان من زلل، أو شطط، فمن نفسي.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، وصلِّ اللهم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

مظان البحث

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

المظان بعد القرآن:

١. أصول النحو: كود المادة: 5363GARB، مرحلة الماجستير، تأليف مناهج جامعة المدينة العالمية، نشر جامعة المدينة العالمية.

٢. إعراب القرآن للباقولي: المنسوب للزجاج، لعلي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصبهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة، ودار الكتب اللبنانية – بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣. الأعلام: لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٤. الاقتراح في أصول النحو وجدله: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق وشرح د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، نشر دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥. إنباه الرواة على أنباه النحاة: لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٧. البديع في علم العربية: لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة د. فتحي أحمد علي الدين، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

٨. البرهان في علوم القرآن: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، نشر دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.

٩. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (المتوفى: ٥٩٩هـ)، نشر دار الكاتب العربي – القاهرة ١٩٦٧ م.

١٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

١١. تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبي الفيض، الملقب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٢. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق عمر عبد السالم التدمري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

١٣. تاريخ علماء الأندلس: لعبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، المعروف بابن الفرضي (المتوفى: ٤٠٣هـ)، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٤. تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٥. تعجيل الندى بشرح قطر الندى: لعبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان.

١٦. التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، نشر دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٧. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٨٨ - ٨٢٧ هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٨. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد

فاخر وآخرون، نشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.

١٩. توجيه اللمع: لأحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، الكتاب رسالة دكتوراه – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، نشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

٢٠. جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ)، نشر الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة ١٩٦٦ م.

٢١. الجمل في النحو: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٢. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: للدكتور قاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٣. الجنى الداني في حروف المعاني: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٤. الخلاف بين النحويين: للدكتور السيد رزق الطويل، نشر جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٥. سفر السعادة وسفير الإفادة: لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، تحقيق د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، نشر دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٦. سير أعلام النبلاء: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة.

٢٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار

التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٢٨. شرح تسهيل الفوائد: لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٢٩. شرح كتاب سيبويه: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٩٦ - ٤٢٨ هـ)، تحقيق د. سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، وهي أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، عام ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٣٠. شرح الكافية الشافية: لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، نشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

٣١. شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

٣٢. ضياء السالك إلى أوضح المسالك: لمحمد عبد العزيز النجار، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٣. طبقات النحويين واللغويين: لمحمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، نشر دار المعارف.

٣٤. ظاهرة التقارض في النحو العربي: لأحمد محمد عبد الله، نشر مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣٥. العبر في خبر من غبر: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، نشر دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٦. عمدة الكتاب: لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، نشر دار ابن حزم – الجفان

والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٣٧. غرائب التفسير وعجائب التأويل: لمحمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (المتوفى: نحو ٥٠٥هـ)، نشر دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.

٣٨. الفصول المفيدة في الواو المزيدة: لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق حسن موسى الشاعر، نشر دار البشير – عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٩. فضائل القرآن: لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، نشر دار ابن كثير (دمشق – بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

٤٠. في أصول النحو: لسعيد الأفغاني، نشر لبنان بيروت ١٩٧٢م.

٤١. الكتاب: لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب ب (سيبويه) (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٤٢. لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (المتوفى: ٧١١هـ)، نشر دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ.

٤٣. اللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق فائز فارس، الناشر دار الكتب الثقافية – الكويت.

٤٤. المحمدون من الشعراء وأشعارهم: لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، حققه وقدم له ووضع فهارسه: حسن معمري، راجعه وعارضه بنسخة المؤلف: حمد الجاسر، نشر دار اليمامة ١٤١٠هـ - ١٩٧٠م.

٤٥. المدارس النحوية: لأحمد شوقي عبد السلام ضيف، الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، نشر دار المعارف.

٤٦. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي (المتوفى: ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه خليل المنصور، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٤٧. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور، نشر دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤٨. مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٤٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، نشر المكتبة العلمية – بيروت.

٥٠. معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار، نشر دار الكتب العلمية – بيروت.

٥١. معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥٢. المعجم الوسيط، تأليف مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) نشر دار الدعوة.

٥٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ). تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله. نشر دار الفكر - دمشق. الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٥٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، وبهامشه مختصر شرح شواهد المغني للعلامة السيوطي. تدقيق د. صالح عبد العظيم الشاعر. نشر مكتبة الآداب، القاهرة. الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م.

٥٥. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ). نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة الثالثة - ١٤٢٠هـ.

٥٦. المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ). تحقيق صفوان عدنان الداودي. نشر دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت. الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ.

٥٧. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب (شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥هـ).
تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر. نشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية. الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٥٨. المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ). تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة. نشر عالم الكتب - بيروت.
٥٩. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ). نشر دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ). تحقيق عبد الحميد هنداوي. نشر المكتبة التوفيقية - مصر.
٦١. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ). تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. نشر دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٦٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ). تحقيق إحسان عباس، دار صادر - بيروت.